

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabicتقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
- 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
- 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
- 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
- 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
2.	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف أ.د. فلاح خلف كاظم	40_25
3.	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
4.	المفاجأة الإدراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
5.	التيار الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً أ.م.د. فارس تركي محمود	109_88
6.	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة أ.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
7.	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
8.	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية أ.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
9.	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
10.	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
11.	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
12.	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

258_243	13. التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد
274_259	14. استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د. فينوس غالب كامل
289_275	15. التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي
310_290	16. العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم
328_311	17. مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م. سراج مهند منير
أ_ج	18. مراجعة مقال: أ.م.د. أوراڊ محمد مالك كمونه

مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030[∇]

The future of dollar dominance under political manipulation: an econometric study 2015-2030

Prof. Mustafa Hussein Abdulrazq

أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق*

Ghadeer Haidar Muhammad Ali

الباحث: غدير حيدر محمد علي**

الملخص:

يتناول هذا البحث تأثير استخدام الولايات المتحدة للدولار الأمريكي أداة سياسية للضغط، من خلال فرض العقوبات وتجميد الأصول، وهو ما يُعرف بـ (الامتياز الباهظ)*** الذي مكّن الدولار من الاحتفاظ بمكانته العملة المهيمنة عالميًا، إذ يمثل حوالي 58% من الاحتياطيات النقدية الدولية. ويشير البحث إلى أن الإفراط في استخدام هذا السلاح السياسي قد دفع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى إلى البحث عن بدائل للدولار. وتُظهر التقديرات الكمية المستندة إلى نموذج ARMA أن حصة الدولار من الاحتياطي قد تنخفض إلى نحو 35% بحلول عام 2030، لتقترب بذلك من حصة اليورو (34%)، مع ارتفاع ملحوظ لحصص العملات الأخرى، ما يعكس تحولاً تدريجياً في نظام النقدي الدولي .

الكلمات المفتاحية: مستقبل الدولار، التوظيف السياسي للدولار، العقوبات الاقتصادية، نظام سويتفت، النظام النقدي الدولي

Abstract:

This study investigates the implications of the United States' deployment of the U.S. dollar as a political instrument, particularly through the imposition of sanctions and the freezing of assets—a practice referred to as the “exorbitant privilege”—which has enabled the dollar to sustain its dominant status in the global financial system, accounting for approximately 58% of international reserves. The analysis highlights that the overuse of this instrument may incentivize other major global powers to pursue alternatives to the dollar. Quantitative projections, derived from the ARMA model, indicate that the dollar's share of global reserves may decline to approximately 35% by 2030, closely approaching the euro's share (34%),

تاريخ النشر: 2026 /6/30

تاريخ القبول: 2026/ 5/ 12

∇ تاريخ التقديم : 2026/3/15

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهدين mustafa.hussein@nahrainuniv.edu.iq

** باحث في الشؤون السياسية ghadeer.mrp24@ced.nahrainuniv.edu.iq

*** الامتياز الباهض حسب معجم المصطلحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (Exorbitant Privilege) هو مصطلح اقتصادي وسياسي شهير، صاغه وزير المالية الفرنسي (فاليري جيسكار ديستان) ويشير إلى المزايا الاستثنائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لكون الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية الرئيسية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |

Creative Common" :

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

alongside a marked increase in the share of other currencies, signaling a gradual transition toward a multipolar international monetary system.

Keywords : The future of the dollar, Political Use of the Dollar ,Economic Sanctions ,SWIFT System ,International Monetary System

المقدمة

تقف خلف تنافس العملات الدولية عدد من العوامل السياسية منها التوظيف السياسي للدولار، ما يشكل عنصر قوة لقدرة الولايات المتحدة على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق الهيمنة، إذ يمكن الدولار الولايات المتحدة من فرض العقوبات وتجميد الأرصدة والتحكم في نظام النقد الدولي، الأمر الذي يدفعها الى الضغط السياسي لاستمرار النظام القائم، ولكن في الوقت نفسه فإن العوامل السياسية أصبحت العامل المؤثر في مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي، ولذلك سيحاول البحث تحليل ذلك من خلال دراسة آليات التوظيف السياسي للدولار، وتأثير العقوبات وتجميد الأرصدة على تحفيز العالم لمحاولة تغيير النظام النقدي الدولي، والتبؤ بمستقبل المنافسة النقدية.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى الربط بين الاقتصاد والسياسة النقدية في إطار واحد، لفهم الكيفية التي تستخدم بها الولايات المتحدة عملتها كأداة لتنفيذ الدولي، وتفسير دور الدولار كأداة ضغط واستقرار في آنٍ واحد، من خلال استعراض استخدامه في العقوبات الدولية وتجميد الأرصدة، واستشراف مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل هذا الضغط السياسي المؤدي إلى المنافسة المتزايدة من اليورو واليوان والين.

أهداف البحث يهدف البحث الى ما يأتي:

1. -دراسة حالة تنافس العملات في النظام النقدي الدولي.
2. التعرف على أهم العملات المنافسة للدولار.
3. التعرف على مستقبل هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي

اشكالية البحث :

تكمن اشكالية البحث في التساؤل الرئيس (إلى أي مدى ستؤثر العوامل السياسية في استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي؟) وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

1. كيف توظف الولايات المتحدة الدولار أداة لتنفيذ السياسي والاقتصادي؟
2. ما أثر العقوبات الاقتصادية وتجميد الأرصدة على الثقة بالدولار؟
3. هل يتبلور نظام نقدي دولي بديل قائم على تعدديه العملات؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الأساسية الآتية: إن الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي بفعل العوامل السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة في توظيف الدولار (فرض العقوبات والتحكم بنظام سويت) تتسبب في تحول تدريجي للنظام النقدي الدولي سيفضي مستقبلاً إلى تراجع هيمنة الدولار بحلول عام 2030.

منهجية البحث: لإثبات فرضية البحث سيتم استخدام المنهج الاستقرائي للوصول من (حالة التنافس بين العملات) إلى (طبيعة النظام النقدي الدولي المستقبلي)، وتم اعتماد المنهج الاستشرافي والقياسي لترجيح سيناريو مستقبلي للنظام النقدي الدولي.

أولاً التوظيف السياسي للدولار

التوظيف السياسي للدولار هو استخدام الولايات المتحدة لهيمنتها الاقتصادية من خلال العملة الأمريكية ليكون أسلوباً للضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى، سواء عبر التحكم في الأسواق المالية الدولية، أو من خلال فرض عقوبات اقتصادية، أو استخدام النظام المصرفي العالمي كأداة لفرض إرادتها، فالدولار لا يُستخدم فقط في التجارة والتمويل، بل يتحول إلى "سلاح اقتصادي" يعزز مكانة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية، ووفقاً لذلك فإن الهيمنة الأمريكية عبر الدولار تتجاوز الأبعاد الاقتصادية لتصبح أداة سياسية بحتة تُستخدم لفرض العقوبات وتجميد الأصول المالية للدول غير المرغوب بها.

ويمثل المدخل الاقتصادي في الهيمنة تعبيراً عن مرحلة تستخدم فيها القوة الذكية، أي التي تزوج ما بين القوتين الناعمة والصلبة، وبما يحقق للولايات المتحدة توظيفاً ذكياً لكي يصل بها إلى تحقيق الهدف المرحلي المقصود والذي يتمثل بـ (هيمنة الدولار)، وتلك الهيمنة تستخدم مداخل مختلفة، لعل أهمها التوظيف السياسي للدولار، واستخدام الدولار وتوظيفه سياسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يتم عن طريق عدة آليات، ونذكر من أهمها الآتي (جابر، 2021، صفحة 135):

- 1: منع الدول المستهدفة من الوصول إلى الدولار.
- 2: منع تلك الدول من استخدام الدولار وتسوية مدفوعاتها به.
- 3: تعطيل أي قدرة لاستخدام المؤسسات المالية الدولية في تعاملات تلك الدول، للوصول إلى الدولار أو استخدامه لتسوية المدفوعات أو أي نشاط مالي.

وبالمقابل فإنه كلما استخدمت الولايات المتحدة الدولار سياسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية اتجهت الدول الأخرى المتضررة اللجوء إلى الامتناع عن التقيد بالسياسة الأمريكية والبحث عن بدائل، وهو إجراء تتخذه وتدعمه أغلب دول العالم ومؤسساتها، بحكم الرغبة في تجنب الإضرار بمصالحها ما دام أن تلك المصالح مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، ففي السنين الأخيرة بسبب كثافة اللجوء إلى العقوبات المالية الأمريكية، فمثلاً في أعقاب توجه إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إلى فرض عقوبات على إيران في العام 2018، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى عن آلية ذات غرض خاص تمكنها من الالتفاف على العقوبات الأمريكية، وتسمح باستمرار التبادل التجاري مع إيران، وقد عرفت تلك الآلية باسم (مجموعة الـ Spv)، وهي تعني اختصاراً لـ (Special Purpose Vehicle)، والسبب في ذلك أن توجه الرئيس (دونالد ترامب) بوضع سياسات حمائية إلى جانب سياسة العقوبات المالية، يجعل الدول تجتمع على هدف إضعاف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية عن طريق إضعاف مكانة الدولار، وكان أهمها: التوجه الصيني بالتعامل مع الآخرين بعمليتها الوطنية في شراء الطاقة، وتسوية بعض مدفوعاتها باليوان، خاصة مع دول بريكس وإيران وغيرها (الاندبندنت، 2019).

ثانياً - استخدام نظام سويفت بالتحكم بالتحويل النقدي و فرض العقوبات:

نظام "سويفت" (SWIFT)، وهو اختصار لـ Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication، ويعتبر من البنى التحتية الحيوية في النظام النقدي الدولي، وتأسس عام 1973 في بلجيكا، ويستخدم بشكل أساسي لتسهيل عمليات التحويل المالي بين المؤسسات المالية حول العالم، ولا يقوم النظام فعلياً بتحويل الأموال، بل يُرسل رسائل موحدة وآمنة تحتوي على تفاصيل الدفع بين البنوك، الأمر الذي يجعل من SWIFT العمود الفقري للتراسل المالي الدولي، تمكن سويفت من إطلاق شبكته التي تحمل الاسم نفسه سنة 1977 بعد أن ارتفع عدد أعضائها إلى 518 مصرفاً تجارياً تنتمي إلى 22 بلداً، وعرفت الشبكة العديد من التطورات التقنية على مدار السنوات، وتمكنت من التحول إلى اعتماد تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت (IP) (Internet Protocol) ولغة أكس أم أل XML في البرمجة سنة 2001، وتعميم استخدام المنظومة الجديدة سويفت نت SWIFT Net مع حلول سنة 2004. (Scott, 2021)

وتفيد بيانات موقع ستاتيسستا statista بأن الدولار سيطر على أوامر الدفع العالمية في شهر آيار 2025 بنسبة 48.46% من مجموع الأوامر المالية التي تمت عبر سويفت حول العالم، واحتل اليورو المرتبة

الثانية بنسبة 23.56% ، واحتل المرتبة الثالثة الجنيه الإسترليني بنسبة 7.06%، كما مبين في الجدول (1) (مقداد و نصار، 2023).

جدول (1): ترتيب العملات الأكثر استخدامًا عالميًا عبر شبكة سويفت (حسب أيار 2025)

العملة	الحصة (%) من قيمة معاملات SWIFT
الدولار الأمريكي (USD)	48.46%
اليورو (EUR)	23.56%
الجنيه الإسترليني (GBP)	7.06%
الين الياباني (JPY)	3.70%
الدولار الكندي (CAD)	3.11%
اليوان الصيني (CNY)	2.89%
الدولار الهونغ-كونغني (HKD)	1.91%
الدولار الأسترالي (AUD)	1.49%
الدولار السنغافوري (SGD)	1.43%
الفرنك السويسري (CHF)	0.93%

Source :SWIFT Share of International Payments by Currency as of May

2025." Trade Treasury Payments, 3 June 2025,

<https://tradetreasury.com/posts/swift-report-reveals-significant-23-decline-in-chinese-currency-global-usage>. (payment, 2025)

إن الولايات المتحدة كانت وما زالت تلجأ إلى صيغة العقوبات ضد خصوم ومنافسين، إذ ترى في ذلك وسيلة ضغط أقوى من اللجوء إلى أساليب استخدام القوة أو المفاوضات، وتطور استخدام تلك الوسيلة عبر التاريخ لتكون معبرة عن قوة ذكية يمكنها أن تحقق نتائج كبيرة بفعل ارتباط الاقتصاد العالمي باقتصادها بروابط وثيقة لا يمكن معها للاقتصادات الأخرى تجنب آثار وتداعيات العقوبات الأمريكية، خاصة على صعيد الانفتاح

على السوق الأمريكية والاستثمار فيها، واستخدام الدولار أو ما كان منه مرتبط باستخدام المؤسسات المالية الدولية.

وبتتبع الآليات العامة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في توجيهها نحو فرض العقوبات الاقتصادية على الدول والأطراف الأخرى، عندما تقرر ذلك سياسياً، نجد إن ذلك يرتبط بواحد أو كل من الآتي (جابر، 2021، الصفحات 141-144):

1: الحرمان من الوصول إلى الأسواق الأمريكية، وهو ما يتضح من كون الاقتصاد الأمريكي يتدفق إليه أكبر الواردات حجماً في العالم، ويظهر أهمية ذلك في إن مؤشره هو العجز الدائم في ميزان المدفوعات، أي إن الولايات المتحدة لم تهتم بتحقيق توازن في الصادرات والواردات، وهو ما يجعل كل البلدان تهتم بأن تفتح على الاقتصاد الأمريكي، وتعمل على تجنب كل ما يعيق وصولها إليه، أي إنها مستعدة لتنفيذ أو عدم الاعتراض على أي عقوبات تقرها الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى رغبة باستمرار الحصول على منافع الانفتاح على الاقتصاد الأمريكي.

2: من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية الأمريكية: إذ تمكن الولايات المتحدة من تجميد الأرصدة في الحسابات الأمريكية، ويكون ذلك ممكناً أكثر كلما زاد الاستثمار في سوق السندات الأمريكية، والاستثمار المباشر في القطاعات المختلفة، وإيداع الأرصدة في البنوك الأمريكية على شكل ودائع أو حسابات مصرفية، أو إقامة أي علاقة اقتصادية مع المؤسسات الأمريكية، وإن كل البلدان وأصحاب رؤوس الأموال حريصون على عدم الصدام مع آليات الاقتصاد الأمريكي، ودفع السياسة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية أو تجميد أرصدة.

3: من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية غير الأمريكية: إن مَبْعَث الارتباط هنا يكمن في إن المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية مرتبطة بالتعامل العالمي عبر الدولار، ومنها (سويفت SWIFT)، أو أن أصل التعامل لا يمكن أن يمر إلا بموافقة البنك الفيدرالي الأمريكي، ومن ثم فإن كل دول العالم تحتاط لما يمكن أن يصدر من المؤسسات الأمريكية من عقوبات اقتصادية؛ لأنها ستطال وتقيّد كل التحركات الاقتصادية، تجارية كانت أم مالية مع الدولة المستهدفة، إذ أصبحت العقوبات لا تطال مؤسسات الدولة المعنية فحسب، وإنما تمتد لتغطي رعاياها، وكل من يتعاون معها في ظل نظام اقتصادي ومالي ونقدي عالمي يمكن تتبعه، وإيقاف كل تعامل غير مرغوب فيه أو مطلوب إيقافه

4: من خلال الدولار : فالولايات المتحدة ضمنت لعمليتها مكانة القيادة في النظام المالي الدولي، فالاحتياطي الدولي، وتسوية المدفوعات والتعاملات المالية عبر نظام (SWIFT)، والاستثمار والقروض، وتسعير الموارد الرئيسية في العالم، كل ذلك يمكنها أن تؤثر في التعاملات المالية، وهو ما يتضح عن طريق عجز الدول عن إيجاد بدائل مهمة في التعاملات خارج سياق الدولار منذ عدة عقود مضت (Zhou, 2022).

الجدول (2): استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لنظام SWIFT في فرض العقوبات

السنة	الدولة / الجهة المستهدفة	نوع العقوبة عبر SWIFT	الهدف / الذريعة السياسية	النتائج الرئيسية
2012	إيران	فصل البنوك الإيرانية	برنامج إيران النووي	شلل شبه تام في التجارة الإيرانية، وانخفاض في صادرات النفط.
2014	روسيا	تهديد بالفصل من SWIFT	ضم شبه جزيرة القرم	تراجع الاستثمار الأجنبي
2017	كوريا الشمالية	حظر التحويلات المالية	تطوير البرنامج النووي والصواريخ	عزل مالي شبه كامل.
2018	إيران	إعادة فصل البنوك	انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي	خروج معظم البنوك العالمية من إيران.
2022	روسيا	فصل 7 بنوك روسية كبرى	غزو أوكرانيا	انخفاض الروبل، اضطرابات في التحويلات.
2023	شركات وأفراد في سوريا	فرض حظر على مؤسسات	علاقات مع حزب الله	صعوبة التحويلات المالية
2024	كيانات صينية وإيرانية	قيود على مؤسسات تستخدم SWIFT	دعم روسيا وإيران	تحجيم الصفقات النفطية والعسكرية

Source: Ian Zhou, Russia's exclusion from SWIFT: an explainer, 09 March 2022

https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_departments/Parliamentary_Library/Research/FlagPost/2022/March/Exclusion_of_Russia_from_SWIFT?utm_source=chatgpt.com

ثالثاً: سيناريوهات مستقبل هيمنة الدولار

تثار التساؤلات عن مستقبل النظام النقدي الدولي فيما يتعلق باعتماد بديل فعلي للدولار، فبرغم الجهود والمقترحات المتعددة لإعادة تشكيل هيكل النظام النقدي العالمي، ما زال الدولار يحتفظ بمكانته كعملة قيادية ومهيمنة خلال المرحلة الراهنة، ومع ذلك، يمكن اعتماد مقاربة استشرافية لتحليل مستقبل هذا النظام، من خلال توظيف أدوات التحليل الاقتصادي والسياسي استناداً إلى مؤشرات واقعية مستمدة من الأداء الفعلي للاقتصاد العالمي.

1: السيناريو الأول تراجع هيمنة الدولار

وتدعم هذا السيناريو المبادرات الناجحة لإلغاء الدولار، فهناك مجموعة من السياسات التي تشجع تنافس العملات في النظام النقدي وزيادة تنامي العملات الأخرى في التجارة العالمية بين الدول وأهمها سياسات روسيا الاتحادية وسياسات الصين وسياسات الاتحاد الأوروبي

2: سيناريو تقدم هيمنة الدولار

تعد نظرية "استقرار العملة المهيمنة" (Hegemonic Currency Stability Theory) من أبرز الأطر النظرية المفسرة لتقدم هيمنة الدولار، فوفقاً لهذه النظرية، عندما تمتلك دولة معينة القدرة المؤسسية، والقوة الاقتصادية، والنفوذ السياسي، فإن النظام النقدي الدولي يميل إلى الاستقرار حول عملتها، بينما تتراجع فرص العملات المنافسة في فرض نفسها كبدائل مستقلة.

وتستند هذه النظرية على التجارب التاريخية التي تظهر أن التحول من الجنيه الإسترليني في القرن التاسع عشر إلى الدولار في القرن العشرين، لم يحدث إلا بعد تحول جذري في بنية القوة العالمية، وهو ما لم يتحقق بعد رغم الصعود الاقتصادي الصيني أو توسع الاتحاد الأوروبي (Cohen, Benjamin J, 2015)

3: التنبؤ بمستقبل هيمنة الدولار قياسياً

أ. مفهوم التنبؤ الإحصائي

وتوفر هذه الوسيلة توقعات محددة لما سيحدث لظاهرة ما اعتماداً على اتجاه البيانات المعبرة عن تلك الظاهرة وباستخدام أحد نماذج التنبؤ، ما يعني إمكانية الاعتماد على سلوك الظاهرة في سلسلة زمنية ماضية لمعرفة

سلوكها المستقبلي بفرض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في هذه الظاهرة (بتال ، حمد، و خليفة، 2019،
صفحة 241)

وبناءً على ذلك يوفر لنا التنبؤ (الموسوي و توما، 2014، صفحة 232):

(1) كفاءة أعلى للتكيف مع البيئة الخارجية.

(2) التعرف على المتغيرات في المدى القصير والمتوسط.

(3) الحد من المخاطر المتوقعة.

(4) المساهمة في اتخاذ القرارات

إن المدخل الكمي للتنبؤ يُشترك لتحقيقه توفر معلومات عن الماضي، وأن تكون هذه المعلومات عديدة، وتكون النتيجة المتنبأ بها معبرة عن افتراض استمرار نزعة الماضي في المستقبل، وتكون وسيلة التنبؤ بنوعين الأولى (السببية) التي تحاول التنبؤ بالتأثيرات على أساس معرفة الأسباب، أي توقع الآثار عند تغير المسببات عبر الزمن، أما النوع الثاني فهي التنبؤ بـ (السلاسل الزمنية) وهي محاولة معرفة سلوك متغير معين مستقبلاً بالاعتماد على بياناته وسلوكه الماضي (الوردي، 1990، صفحة 10).

ب: التنبؤ المستقبلي بتنافس العملات القيادية (بالاعتماد على حصة العملة من الاحتياطيات العالمية):

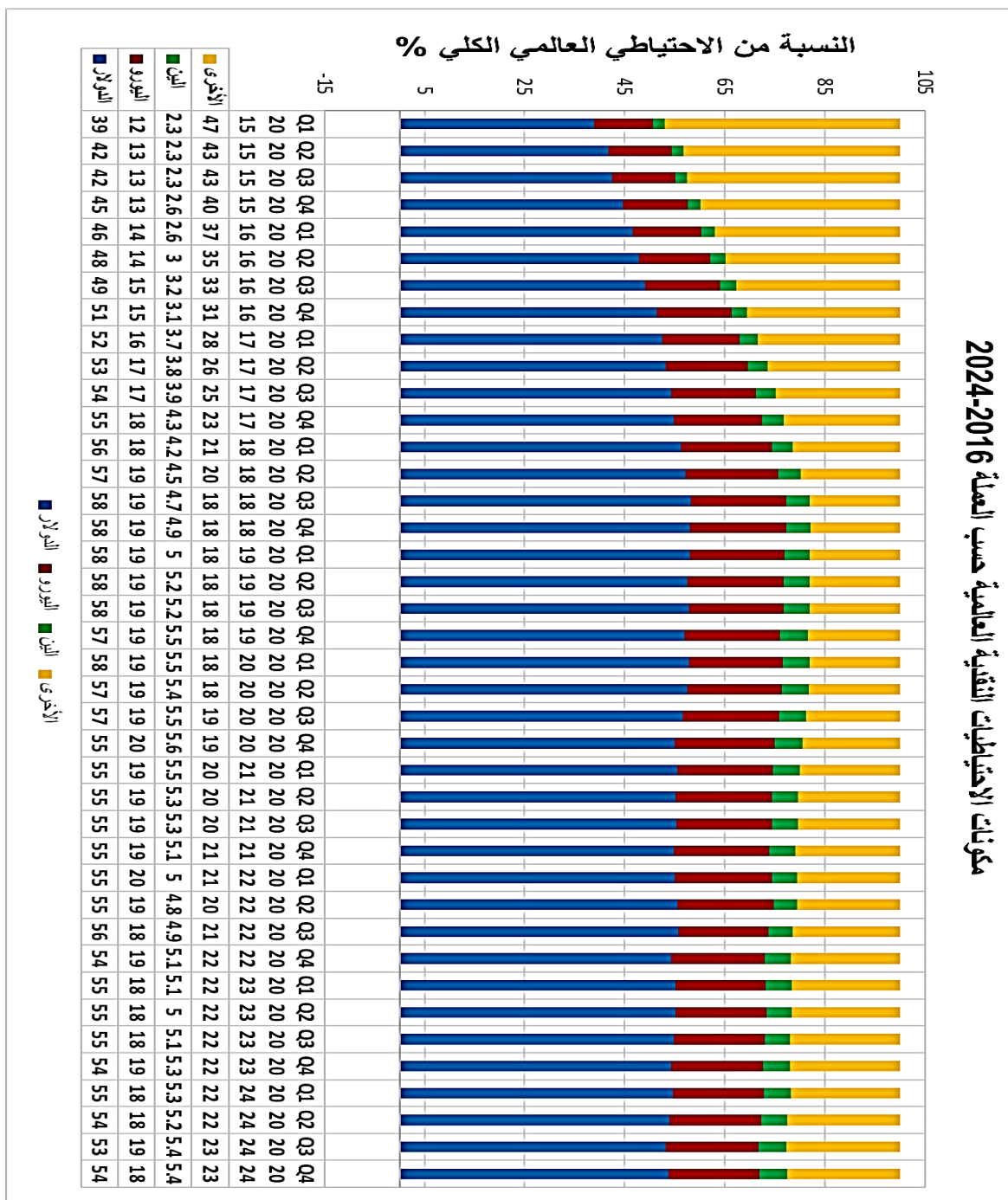
إن التنبؤ المطلوب في دراسة حالة التنافسية بين العملات هو التنبؤ بمستقبل (السلسلة الزمنية) المعبرة عن حالة تنافس العملات، والمؤشر الأبرز المعبر عن مكانة العملة في النظام النقدي الدولي هو حصة تلك العملة من إجمالي الاحتياطيات الدولية، وسيتم الاعتماد على بيانات هيمنة أو مكانة الدولار والعملات القيادية الأخرى، وعلى الرغم من تعدد طرائق التنبؤ، إلا أن البحث سيعتمد على طريقة (الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك) (ARMA) وباستخدام برنامج (EVIEWS13).

(1) تحديد البيانات والاتجاه العام

إن حالة التنافس بين العملات القيادية تبرز من خلال احتلال المزيد من العملات مكانة وحصة من الاحتياطيات المالية العالمية، فكلما ازدادت نسبة ما تحتفظ به دول العالم من العملات الأخرى (غير الدولار) كلما كانت حالة التنافسية أكبر، لذلك سيتم التنبؤ بمستقبل هذه الحصص وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيير حتى عام 2030.

يبين الشكل (1) حصة العملات الأكثر مكانة في الاحتياطيات العالمية وهي حسب الترتيب (الدولار، اليورو، والين)، فضلاً عن الاحتياطيات العالمية من بقية العملات مجتمعة بما فيها الينميني الصيني، ودمجت نسبة العملة الصينية مع العملات العالمية الأخرى لأن عملة الصين لم يكن لها حصة من الاحتياطيات حتى الربع الرابع من عام 2016، ولم تتجاوز حصتها (2.2%) حتى عام 2024، لذلك فلا يعد منافساً للعملات الثلاث الأولى حسب البيانات الربع سنوية التي تغطي المدة 2015-2024. وتبين البيانات في الشكل أن حصة الدولار في السنوات العشر الأخيرة قد ازدادت من (39%) في الربع الأول من عام 2015 إلى (58%) عام 2018 و 2019، ولكنها عادت وانخفضت لتصل إلى (53.63%) في الربع الرابع من عام 2024، وهذا يعني أن حالة التنافسية التي أثرت على هيمنة الدولار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد ظهور اليورو، تراجعت حدتها في العقد الثاني ليسترد الدولار حصة أكبر، ولكنه عاد للتراجع ابتداءً من 2020 نتيجة تنافسية العملات.

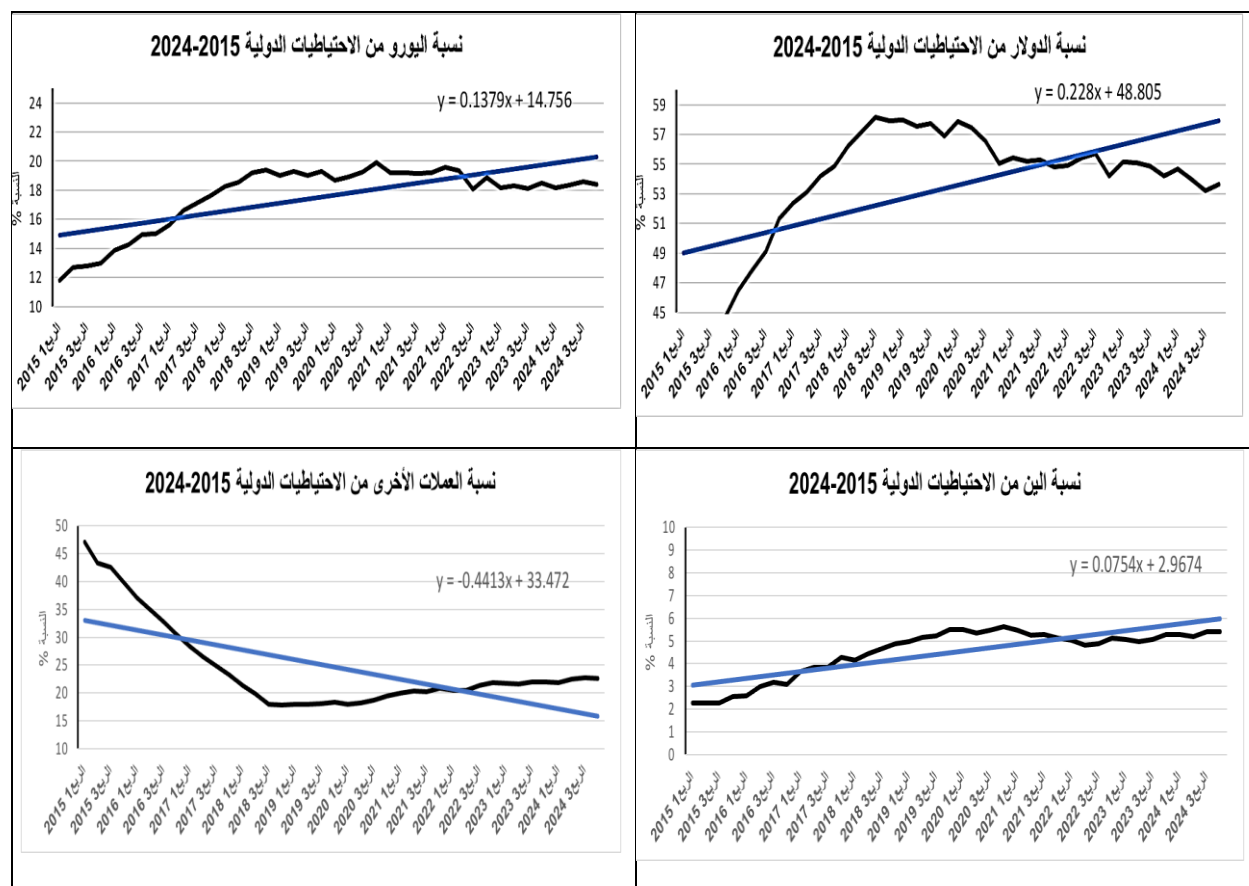
الشكل (1): مكونات الاحتياطات النقدية العلمية حسب نوع العملة للبيانات الربع سنوية 2015-2024



Source: [Raynor de Beast](#), Quarterly U.S. Dollar Share in Global Reserves Worldwide 1999-2024, [Statista 2025](#), 30 June 2025, <https://www.statista.com/statistics/233674/distribution-of-global-currency-reser> (de Beast, 30 June 2025)

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

يمكن من خلال رسم البيانات لكل عملة على حدّ للسنوات المذكورة (2015-2024) للفئات الأربع (الدولار، اليورو، اللين، والأخرى) ومن خلالها تقدير الاتجاه العام لكل منها حسب ما يبين الشكل (2)، يتبين أن العملات القيادية الرئيسية تتجه خلال المدة المدروسة نحو الزيادة على حساب العملات الأخرى بشكل عام، ولكن الدولار بعد أن بلغ أعلى مستوى له (الربع الثالث 2018-الربع الثالث 2019) حين وصلت إلى (58%) بدأ بالتراجع. الشكل (2): السلسلة الزمنية لحصة العملات العالمية من الاحتياطيات النقدية (2016-2024)



يمثل الخط المضلع القيم المسجلة، و يمثل الخط المستقيم الاتجاه العام للقيم

المعادلة المبينة تمثل معادلة خط الاتجاه العام

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشكل (1)

(2) اعتماد نموذج التنبؤ (الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ARMA)

وبتحليل السلاسل الزمنية الأربعة ببرنامج (13EViews) تبين أن جميع السلاسل غير مستقرة في المتوسط من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، ولكنها أظهرت استقراراً عند اخذ الفرق الأول للبيانات وبمستوى دلالة 0.05، ويبين الجدول (3) جذر الوحدة بعد أخذ الفرق. الجدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة لحصص العملات المكونة لاحتياطيات الدولية عند اخذ الفرق الأول.

	Dickey–Fuller test statistic	
الدولار	Prob	0.0001
	R-squared	0.513690
	Adjusted R- square	0.485901
	Durbin–Watson stat	1.82722
اليورو	Prob	0.000
	R-squared	0.65296
	Adjusted R- square	0.63313
	Durbin–Watson stat	1.93221
الين	Prob	0.000
	R-squared	0.58261
	Adjusted R- square	0.55876
	Durbin–Watson stat	2.05527
العملات الأخرى	Prob	0.016
	R-squared	0.33458
	Adjusted R- square	0.29655
	Durbin–Watson stat	1.589038

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (13EViews)

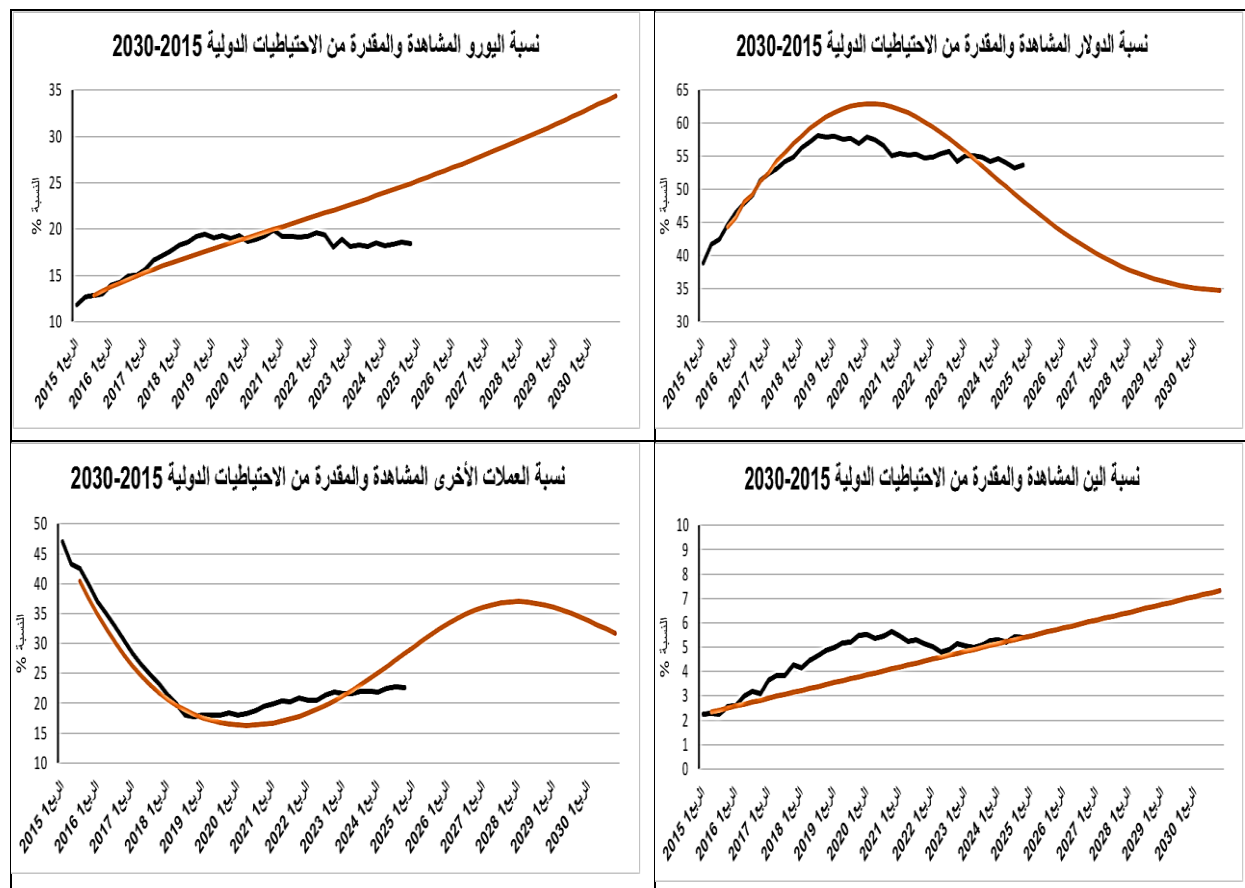
وبعد التأكد من استقراره السلاسل تم اعماد نموذج (ARMA) للنتبؤ بمستقبل كل سلسلة إلى عام 2030، ويتم ذلك بدايةً بتحديد قيم الارتباط الذاتي ثم البحث عن افضل نموذج للـ (p,q) عند الفرق الأول لتقدير نتبؤ مستقبلي للسلاسل الأربع وكانت نماذج الـ (ARMA) كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (4): نماذج (ARMA) المثلى لحصص العملات الدولية من لاحتياطات الدولية (2015-2024)

العملة	p,q		S.E	t-value	p-value
الدولار	(3,4)	AR (3)	0.22155	-2.97324	0.005
		MA(4)	1358.496	0.000547	0.0096
اليورو	(1,2)	AR (1)	0.154166	5.462577	0.0000
		MA(2)	0.169062	2.832097	0.0077
الين	(1,3)	AR (1)	0.163193	-1.543388	0.0374
		MA(3)	0.172736	3.455635	0.0015
العملات الخرى	(2,1)	AR (2)	0.033289	-28.97714	0.0000
		MA(1)	0.149972	-3.830074	0.0005

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (13EViews)

ومن خلال النماذج التي تم اختيارها تم تقدير حصة كل عملة من الاحتياطات العالمية حتى عام 2030، ويبين الشكل (3) القيم المشاهدة (الفعلية) التي يمثلها المنحنى المضلع للمدة (2015-2024) والقيم المقدرة للمدة (2015-2030) والتي يمثلها المنحنى باللون الأحمر. الشكل (3): القيم المقدرة لحصة العملات من الاحتياطات العالمية (2015-2030)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (13EViews) وبحدود ثقة (95%).

ويتبين من خلال الأشكال والقيم المقدرة والمبين قيمها في الجدول (5) أن الدولار صاحب النسبة الأكبر من الاحتياطات الدولية يتجه نحو الانخفاض ليصل إلى (35%) عام 2030 إذا ما استمرت العوامل المؤثرة كما هي، أي أن اتجاه الاحتياطات العالمية من الدولار التي بدأت بالانخفاض بعد عام 2019 كما تبين من شكل الاتجاه العام، تشير إلى أن نسبة الدولار إذا ما استمر بهذه الوتيرة دون تغيير ستصل إلى هذه النسبة، أما اليورو الذي ارتفعت نسبته بشكل ملفت في السنوات العشر الأخيرة، فإن استمرار العوامل المؤدية لذلك بهذا التأثير ستجعل حصته من الاحتياطات العالمية تصل إلى نسبة مقاربة لحصة الدولار (34%)، كما تتجه حصة الين الياباني إلى الارتفاع لتتجاوز (7%) عام 2030، أما العملات الأخرى بما فيها اليوان الصيني ستشهد ارتفاعاً يعوض الانخفاض بحصة الدولار لتصل حصة العملات الأخرى إلى حوالي (32%) عام 2030.

الجدول (5): تقديرات حصة العملات الدولية من الاحتياطي النقدي العالمي للسلسلة الزمنية 2015-2030

السنة / الربع	الدولار		اليورو		الين		الأخرى	
	المشاهد ة	المقدرة	المشاهد ة	المقدرة	المشاهدة	المقدرة	المشاهدة	المقدرة
الربع 4 2015	44.6	44.31	12.99	13.31	2.55	2.50	39.86	37.51
الربع 4 2016	51.32	51.28	15.03	14.93	3.1	2.82	30.55	28.09
الربع 4 2017	54.84	56.95	17.63	16.33	4.28	3.14	23.25	21.78
الربع 4 2018	57.94	60.98	19.4	17.59	4.87	3.46	17.79	18.12
الربع 4 2019	56.88	62.85	19.28	18.78	5.5	3.78	18.34	16.49
الربع 4 2020	55.04	62.49	19.89	19.95	5.63	4.11	19.44	16.46
الربع 4 2021	54.8	60.23	19.19	21.13	5.14	4.43	20.87	17.81
الربع 4 2022	54.19	56.69	18.87	22.34	5.13	4.75	21.81	20.41
الربع 4 2023	54.2	52.50	18.51	23.60	5.28	5.07	22.01	24.05
الربع 4 2024	53.63	48.23	18.4	24.92	5.4	5.39	22.57	28.30
الربع 4 2025		44.31		26.30		5.71		32.42

الربع 4 2026	40.98	27.75	6.03	35.53
الربع 4 2027	38.36	29.28	6.35	36.93
الربع 4 2028	36.47	30.89	6.67	36.44
الربع 4 2029	35.29	32.59	6.99	34.45
الربع 4 2030	34.77	34.38	7.31	31.66

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (13EViews) وبحدود ثقة (95%).

الخاتمة والاستنتاج

يظهر هذا البحث أن استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي لا يستند فقط إلى قوته الاقتصادية، بل إلى توظيفه السياسي كأداة نفوذ وهيمنة عالمية، فقد مكّن "الامتياز الباهظ" للدولار الولايات المتحدة من التحكم في مسارات التجارة والتمويل الدولي عبر العقوبات وتجميد الأصول، ومع ذلك، فإن الإفراط في استخدام هذه الأداة أدى إلى تآكل الثقة بالدولار ودفع القوى الاقتصادية الكبرى نحو البحث عن بدائل تقلل من الاعتماد عليه. وتشير نتائج التنبؤ الكمي إلى أن العقد القادم قد يشهد تحولاً تدريجياً نحو نظام نقدي متعدد العملات، تتقارب فيه حصص الدولار واليورو، بما يعكس تراجع الأحادية القطبية النقدية وبروز تعددية مالية أكثر توازناً بحلول عام 2030. ويمكن تلخيص الاستنتاج بالاتي :

1. يُعد الدولار الأمريكي أداة محورية للهيمنة السياسية والاقتصادية في النظام النقدي الدولي.
2. مكّن "الامتياز الباهظ" واشنطن من استخدام الدولار سلاحاً اقتصادياً عبر العقوبات وتجميد الأصول.
3. يتضح من التقديرات أن حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية بعد أن بلغت ذروتها (58% عام 2018-2019) تراجعت إلى 53.63% عام 2024 نتيجة العوامل السياسية المذكورة لذلك من المتوقع أن تتجه نحو الانخفاض التدريجي حيث متوقعة تصل إلى حوالي 35% عام 2030..

4. حصة اليورو في نمو مستمر، إذ ارتفعت من 12% عام 2015 إلى 18.4% عام 2024 ومن المتوقع أن ترتفع إلى قرابة 34% عام 2030، أي أنها ستقترب كثيرًا من حصة الدولار مما يعكس تعزيز مكانته كأقوى منافس للدولار
5. العملات الأخرى (بما فيها اليوان الصيني) بعد أن كانت نسبتها مرتفعة (47% عام 2015) انخفضت بدايةً نتيجة صعود الدولار، لكنها عادت للارتفاع بعد 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 32% عام 2030، ما يعني أن التنوع في الاحتياطيات لصالح عملات بديلة عن الدولار آخذ في التزايد
6. التنبؤ بتوازن جديد إذ بحلول عام 2030، سيبدو النظام النقدي أكثر تعددية من السابق، وتتوزع فيه القوة النقدية بين الدولار واليورو والعملات الأخرى.

References:

- de Beast, R. (30 June 2025). *Quarterly U.S. Dollar Share in Global Reserves Worldwide 1999–2024*.
<https://www.statista.com/statistics/233674/distribution-of-global-currency-reser>.
- Cohen, Benjamin J. *Currency Power: Understanding Monetary Rivalry*. Princeton University Press, 2015
- Ian Zhou, *Russia's exclusion from SWIFT: an explainer*, 09 March 2022
https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_departments/Parliamentary_Library/Research/FlagPost/2022/March/Exclusion_of_Russia_from_SWIFT?utm_source=chatgpt.com
- payment, T. T. (2025, June 3). *SWIFT Share of International Payments by Currency as of May 2025*. Retrieved from (TTP):

<https://tradetreasury.payments.com/posts/swift-report-reveals-significant-23-decline-in-chinese-currency-global-usage>.

Scott, H. S. (2021). SWIFT and Financial Sanctions. *Capital Markets Law Journal*,.

أحمد حسين بتال ، عبد علي حمد، و أنور رشيد خليفة. (المجلد 11، العدد 27، 2019). استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار التداول لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2018). مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

الاندبندنت. (15 أكتوبر ، 2019). هل يمكن الهروب من هيمنة الدولار الأمريكي. تم الاسترداد من independentarabia:

<https://www.independentarabia.com/node/63986/D8%9F>

زيد حميد جابر. (2021). مستقبل توظيف الدولار في علاقات الاقتصاد الدولية. بغداد: أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

عدنان هاشم الورد. (1990). أساليب التنبؤ الإحصائي: طرق وتطبيق. بغداد: بيت الحكمة، ط1. عقيل عيسى الموسوي، و متي فؤاد توما. (مجلة دراسات تربوية، 2014). دراسة تحليلية لاختبار أفضل وأدق أساليب التنبؤ في التخطيط التربوي. مجلة دراسات تربوية.

محمد ابراهيم مقداد، و محمد عبد الهادي نصار. (آب، 2023). ل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سوفيت؟ تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

<https://www.researchgate.net/publication/372957901>